



رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم مع رئيس ديوان المحاسبة بالإبانة عادل الصرعاوي يرافقه أعضاء المنظمة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة

الغانم يستقبل الفضالة والصرعاوي



الغانم خلال استقباله رئيس الجهاز المركزي لمعالجة أوضاع المقيمين بصورة غير قانونية صالح الفضالة

استقبل رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم في مكتبه أمس الأربعاء رئيس الجهاز المركزي لمعالجة أوضاع المقيمين بصورة غير قانونية صالح الفضالة.

كما استقبل الغانم رئيس ديوان المحاسبة بالإبانة عادل الصرعاوي يرافقه أعضاء المنظمة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة.

من جانب آخر، بعث الرئيس الغانم ببرقيات تهنئة إلى كل من رئيس مجلس النواب في جمهورية التشيك جان هماشيك ورئيس مجلس الشيوخ ميلان ستيش بمنااسبة العيد الوطني لبلدهما.

أعلن إنهاء الجهاز المركزي للمقيمين بصورة غير قانونية لأعماله خلال أربع سنوات الفضالة: 34 ألفاً من بدون يحملون إحصاء 65 ولا يعني ذلك حصول الجميع على الجنسية

الف شخص ممن يحملون إحصاء 1965 مبينا أنه ليس بالضرورة أن ينظر في تجنيس جميع حملة إحصاء 65، فهناك مسجلون لإحصاء 65 ومسجلون بالجهاز وغادروا البلد وهناك من عليه قيود وهناك من لديه جواز معلوم، وشدد الفضالة على الأرقام للمقيمين بصورة غير قانونية هي أرقام متحركة وليست ثابتة لأنها بطبيعتها عملية متغيرة مشيراً إلى أن هذه الأرقام عند تنفيذ خارطة الطريق قد تزداد أو تنقص لكنها بالتأكيد

وبسؤاله عن أبرز ملامح هذه الخريطة قال الفضالة: «نحن ننتظر التنفيذ الذي يعد التطبيق العملي لخريطة الطريق، وهي الآن عبارة عن دراسات وأبحاث وتصنيفات لا يمكنني التصريح عنها إلى حين التنفيذ الذي سيواكبه تصريحات مرحلية لأليات التنفيذ». وبسؤاله عن التصريحات السابقة للجهاز عن وجود مستحقين للجنسية الكويتية يبلغ تعدادهم 30 ألف شخص من فئة غير محددى الجنسية أوضح الفضالة أن الجهاز أشار إلى وجود

قدم تقريره النهائي لكافة المسؤولين بالدولة وبالتالي فإن مهمة الجهاز قد انتهت والمرحلة الثانية تتمثل في تنفيذ خارطة طريق «المعالجة». وأوضح الفضالة أن المدة كانت خمس سنوات وتم إنجاز مهمته في غضون أربع سنوات وبالتالي فإن خارطة الطريق تم تجهيزها بالكامل وتم فرز وتصنيف المقيمين بصورة غير قانونية تصنيفاً علمياً، وبالتالي إذا كانت هناك نية لتمديد عمل الجهاز فإن من المفترض أن يمدد لتنفيذ هذه الخارطة».

من لديه جواز سفر معلوم لدولة أخرى. وقال الفضالة في تصريح للصحافيين في مجلس الأمة يوم أمس «إن الجهاز المركزي لمعالجة أوضاع المقيمين بصورة غير قانونية أنهى عمله وقيل انقضاء فترة تكليفه المقررة بخمس سنوات، كاشفاً في الوقت ذاته عن أن الجهاز سبق أن حصر اعداد حملة إحصاء 1965 بـ 34 ألف شخص، لكن ذلك لا يعني بالضرورة استحقاقهم جميعاً للجنسية الكويتية، خاصة أن منهم من غادر البلاد، ومنهم من عليه قيد أممي، وكذلك منهم

أعلن رئيس الجهاز المركزي للمقيمين بصورة غير قانونية صالح الفضالة عن إنهاء الجهاز لأعماله المكلف بها بالكامل بعد انقضاء أربع سنوات على عمله وقيل انقضاء فترة تكليفه المقررة بخمس سنوات، كاشفاً في الوقت ذاته عن أن الجهاز سبق أن حصر اعداد حملة إحصاء 1965 بـ 34 ألف شخص، لكن ذلك لا يعني بالضرورة استحقاقهم جميعاً للجنسية الكويتية، خاصة أن منهم من غادر البلاد، ومنهم من عليه قيد أممي، وكذلك منهم

صاحب السمو هنا أمين سر ومراتب مجلس الأمة لفوزهما بمنصيهما

بعث صاحب السمو الأمير الشيخ صباح الأحمد ببرقية تهنئة إلى النائب عادل الخرافي أمين سر مجلس الأمة، أعرب فيها سموه عن خالص تهانئه بمناسبة إعادة ترقيته لمنصب أمين سر مجلس الأمة، كما بعث سموه ببرقية تهنئة إلى النائب عبدالله التميمي مراقب مجلس الأمة عثر فيها عن خالص تهانئه بمناسبة انتخابه مراقباً لمجلس الأمة، متمنياً سموه لهما كل التوفيق والسداد للإسهام في خدمة الوطن العزيز ورفعة رايته.



عبدالله يستفسر عن تأخير الخدمة الهاتفية في القيروان

وجه النائب د.خليل عبدالله سؤالاً لبرلماننا لوزير المواصلات ووزير الدولة لشؤون البلدية عيسى الكندري جاء فيه: نظراً لانتهاء اعمال بناء القسائم بمنطقة القيروان وسكن بعض ملاك هذه البيوت دون توفير الخدمة الهاتفية لهذه القسائم حتى تاريخ هذا السؤال، لذا يرجى افادتي وتزويدي بما يلي: ما اسباب التأخير في توفير الخدمة الهاتفية للقسائم الجديدة بمنطقة القيروان البالغ عددها 370 قسيمة حتى تاريخ هذا السؤال، وإذا كان هناك عوائق في توفير هذه الخدمة فما تلك العوائق، وما التاريخ المتوقع لإيصال الخدمة الهاتفية لقسائم القيروان؟

أعرب عن تفاؤله وارتياحه لروح الانسجام بين السلطين الظفيري: إنجازات المجلس بسبب العمل البرلماني الجماعي المتعاون

خلال الفترة المقبلة من خلال لجنة الأولويات التي سيتم تشكيلها مع بداية دور الانعقاد لتبدأ اجتماعاتها مع الفريق الحكومي ودراسة الأولويات التي ستقدمها كل لجنة من لجان المجلس. وأكد النائب الظفيري أن ما تحقق من إنجازات أو ما ستحقق لا يعتقد أحد أنها ستجبر باسمه مشيراً إلى هناك 50 عضواً تعاونوا وعملوا جميعاً من أجل إنجازها، وهناك لجان عملت، وتعاون حكومي تم، ولولا كل ذلك ما كانت الإنجازات التي حققها المجلس، مشيراً في ختام حديثه إلى أن العمل البرلماني عمل جماعي وتعاوني وهذا ما تحقق بالفعل خلال الفترة الماضية من عمر المجلس.

التي حققها المجلس خلال ادوار انعقاده الماضية. وسمى النائب الظفيري في تصريح صحفي عقب اجتماع السلطين بلورة هذا التوافق بين أعضاء السلطين لاستكمال مسيرة الإنجاز التي حققها المجلس وإنجاز كل الأولويات التي سيتم التوافق عليها من أجل تحقيق ما يصبو إليه المواطن من تطلعات وطموحات تحقق له مزيداً من الحياة الكريمة.

أعرب النائب د. منصور الظفيري عن تفاؤله وارتياحه حيال الأجواء التي سادت اجتماع السلطين وروح التعاون والانسجام التي بدت، متمنياً استمرار هذا النهج لاستكمال مسيرة الإنجازات



د. منصور الظفيري

الهاجري يطالب السلطين بالإيفاء بوعدهما حيال قضايا تمس المواطنين

وتساءل الهاجري: ما المانع من زيادة رواتب موظفي الدولة بشكل يتماشى مع الحياة المعيشية الحالية لمواجهة الغلاء الذي وقفت السلطان متفرجة عليه دون تقديم الحلول التي تضمن هذا الجشع على حساب المواطنين وخاصة ذوي الدخل المحدود.

وقال الهاجري في تصريح صحفي إننا اليوم أمام مرحلة حرجية وحكومة ومجلس يقران القوانين ولكنهما يتأخران في تطبيقها، كما هو الحال في قانون العمالة المنزلية وغيرها من القوانين التي أقرت مؤخراً والتي حتى اليوم لم تنفذ على أرض الواقع، مشيراً إلى أن إهمال تلك القوانين التي ينتظرها الشعب الكويتي بأكمله يعد كارثة حقيقية قد تجعلنا نصل مرحلة عدم الثقة في القوانين التي تفر من قبل المجلس بموافقة الحكومة لأنها لا تنفذ بالوقت المحدد الذي كفله القانون.

طالب الناشط السياسي ماضي الهاجري أعضاء السلطين التشريعية والتنفيذية بالالتزام بما قطعته على نفسها في السابق بالنظر في القضايا التي تمس المواطنين بشكل مباشر ومنها الملف الإسكاني والتربوي والصحي، بالإضافة إلى إعادة النظر في الرواتب التي أصبحت لا تكفي لمدة أسبوع واحد بسبب الغلاء الفاحش للسلع الاستهلاكية والمواد الغذائية.



ماضي الهاجري

المعيوف: تخصيص ساعتين من الجلسة المقبلة لمناقشة الوضع الرياضي

الشباب ورئيس هيئة الرياضة ومعاونيه. وبشأن لجنة الشباب والرياضة، أوضح المعيوف أن هناك اتفاقاً على تركيبي رئيساً لها ومن المقرر أن يتم اختياره خلال الاجتماع الأحد المقبل.

الأولمبية الكويتية وعرض الكتب التي وصلت وستنشر للأعضاء حرية إبداء رأيهم لدى مناقشة الوضع الرياضي ومن هو المتسبب في ذلك وما هي الآليات التي يجب أن تتخذها الحكومة.

أعلن النائب عبدالله المعيوف عن توجه لتخصيص ساعتين من جلسة مجلس الأمة المقرر عقدها الثلاثاء المقبل لمناقشة الوضع الرياضي بعد ما تم الإيقاف من قبل اللجنة الأولمبية وذلك حتى نضع أعضاء المجلس بالصورة.

وأضاف المعيوف في تصريح صحفي أنه سيتم تقديم شرح مفصل من قبلي والنائب عبدالله الطريجي عما جرى خلال حضورنا الاجتماع الأخير ما بين الحكومة واللجنة الأولمبية الدولية واللجنة

وأضاف أن بشأن لجنة الداخلية والدفاع فإلى الآن لم نجتمع ولم نختر أي منصب حتى الآن، وإن كان هناك شيء تم الاتفاق عليه خارج نطاق اللجنة فلا أعلم عنه شيئاً.

وتوصيات تصدر من المجلس لتنفيذها من قبل الحكومة، وإن كنت أتمنى أن يحال الموضوع بعد نقاشه إلى لجنة الشباب والرياضة فإنه دعاه إلى سرعة الرد واتخاذ الموقف الكفيل بالحفاظ على المال العام.

وأضاف المعيوف في تصريح صحفي أنه سيتم تقديم شرح مفصل من قبلي والنائب عبدالله الطريجي عما جرى خلال حضورنا الاجتماع الأخير ما بين الحكومة واللجنة الأولمبية الدولية واللجنة

الطريجي يسأل العمير عن استحواذ «إيكويت» على شركة «إم إي جلوبل»

جلوبل، ما زاد وضع شركة إم إي جلوبل سوءاً، وبالتالي التخلص من إم إي جلوبل ببيعها لشركة إيكويت ومن ثم تقوم داو ببيع حصتها في إيكويت، وبهذا تخلصت من أكوا بلميرز وإم إي جلوبل، لذا يرجى الإفادة بالاتي: إلى من ستؤول حصة داو في إم إي جلوبل بعد خروجها من إيكويت؟ وهل الجانب الكويتي لا يعني تبعات ذلك؟ ويرجى تزويدي بالنتائج المالية لآخر خمس سنوات لشركة إيكوبلميرز التي سبقت دمجها مع إم إي جلوبل مع القوائم المالية للشركة للفترة نفسها.

داو. إذا كانت الإجابة بنعم إلا يعتبر ذلك التفافاً على القرار بعدم المضي بالصفقة، ومن يملك شركة إم إي جلوبل، ومن يملك شركة إيكويت، إذا كانوا نفس الملاك فما الهدف من هذه الصفقة وما القيمة المضافة لشركة PIC؟ واعلنت شركة داو أنها ستبيع حصتها في إيكويت بالتدرج، ما يعني أن شركة داو تريد التخلص من إيكويت وبيعها في إيكويت وشركة إم إي جلوبل، فلماذا داو تريد التخلص من إم إي جلوبل إذا كانت ذات مردود جيد؟ وسبق أن تم دمج شركة أكوا بلميرز من ضمن صفقة كي

المثيرة للجدل والتي مازالت آثارها ماثلة للعيان، محذراً الحكومة من الوقوف موقف المتفرج من كل ما يحصل حيال استحواذ إيكويت، واذ أعلن د.الطريجي عن توجيه سؤال لوزير النفط د.علي العمير في هذا الشأن، فإنه دعاه إلى سرعة الرد واتخاذ الموقف الكفيل بالحفاظ على المال العام.

دعا النائب د.عبدالله الطريجي الحكومة إلى تحديد موقف من الإنشاء التي تتحدث عن توجه شركة إيكويت إلى الاستحواذ على شركة «إم إي جلوبل» مشيراً إلى أن هذا التوجه - إن صح - فإنه يثير الكثير من علامات الاستفهام.

وأضاف د.الطريجي، في تصريح صحفي، أنه من المستغرب توجه إيكويت إلى الاستحواذ على إم إي جلوبل والتي تريد شركة داو التخلص منها. وقال أن هذا الاستحواذ بمنزلة التفاف على قرار عدم المضي في صفقة الداو



عبدالله المعيوف



د.عبدالله الطريجي